

The possibility of Iraq joining the BRICS bloc in light of the current international challenges

Israa Ihsan Abbas

College of Administration and Economics/
University of Baghdad

israa.ihsan2202@coadec.uobaghdad.edu.iq

Received: 3/3/2025

Accepted: 10/4/2025

Prof. Dr. Sabah Nema Ali

College of Administration and Economics/
University of Baghdad

Sabah.n@coadec.uobaghdad.edu.iq

Published: 30/9/2026

Abstract:

This research aims to determine the extent to which Iraq can join the BRICS bloc, in light of the current international challenges, through the analysis of economic, political, and geostrategic factors that affect the chances of joining. The research examines the emergence and development of BRICS as an emerging economic power, seeking to reshape the global financial and economic system, and reduce the dominance of Western institutions such as the International Monetary Fund and the World Bank. The research focuses on Iraq's economic fundamentals, including energy resources, GDP size, and foreign trade, and the compatibility of these factors with BRICS requirements. Opportunities that accession may provide, such as diversifying business partnerships, boosting investments, and phasing out dependence on the US dollar, are also analyzed. In addition, the study discusses the political and economic challenges that may hinder Iraq, including the unstable internal situation, US influence, regional tensions, as well as the impact of sanctions imposed on some BRICS member states, which may affect the group's expansionist policies. Finally, the study reviews the possible scenarios for Iraq's accession, whether through gradual economic partnership or full accession, with recommendations to enhance Iraq's chances of achieving economic integration with the BRICS countries and achieving greater economic independence on the international stage.

Keywords: BRICS bloc, international challenges, international economic blocs.

إمكانية انضمام العراق الى كتكتل البريكس في ضوء التحديات الدولية الراهنة

ا.د. صباح نعمة علي

كلية ادارة واقتصاد/ جامعة بغداد

اسراء احسان عباس

كلية ادارة واقتصاد/ جامعة بغداد

المستخلص

يتناول البحث إمكانية انضمام العراق إلى كتكتل بريكس، في ظل التحديات الدولية الراهنة، من خلال تحليل العوامل الاقتصادية، السياسية، والجيوسياسية التي تؤثر على فرص الانضمام. يتناول البحث نشأة بريكس وتطوره كقوة اقتصادية ناشئة، تسعى إلى إعادة تشكيل النظام المالي والاقتصادي العالمي، وتقليل هيمنة المؤسسات الغربية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. يركز البحث على مقومات العراق الاقتصادية، بما في ذلك موارد الطاقة، حجم الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة الخارجية، ومدى توافق هذه العوامل مع متطلبات بريكس. كما يتم تحليل الفرص التي قد يوفرها الانضمام، مثل تنويع الشراكات التجارية، تعزيز الاستثمارات، والتخلص التدريجي من الاعتماد على الدولار الأمريكي. إضافة إلى ذلك، يناقش البحث التحديات السياسية والاقتصادية التي قد تعيق العراق، ومنها الوضع الداخلي غير المستقر، النفوذ الأمريكي، والتوترات الإقليمية، فضلاً عن تأثير العقوبات المفروضة على بعض الدول الأعضاء في بريكس، والتي قد تؤثر على سياسات المجموعة التوسعية. وأخيراً، تستعرض الدراسة السيناريوهات المحتملة لانضمام العراق، سواء عبر الشراكة الاقتصادية التدريجية أو الانضمام الكامل، مع تقديم توصيات لتعزيز فرص العراق في تحقيق تكامل اقتصادي مع دول بريكس، وتحقيق استقلالية اقتصادية أكبر على الساحة الدولية.

الكلمات المفتاحية: كتكتل بريكس، التحديات الدولية، التكتلات الاقتصادية الدولية.

المقدمة:

تعد التكتلات الاقتصادية الإقليمية ضرورية لتحقيق مصالح الدول من خلال تعزيز العلاقات الدولية واستغلال الإمكانيات المتاحة. تساهم هذه التكتلات، مثل كتل بريكس الذي يضم البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، في جذب الاستثمارات وزيادة التعاون الدولي، خاصة بعد الحرب الباردة. يسعى كتل بريكس إلى إعادة تشكيل النظام العالمي نحو تعددية الأقطاب بعيداً عن الهيمنة الأمريكية، ويعزز نفوذه من خلال إنشاء مؤسسات مثل بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياطي النقدي. تتمتع دول بريكس بعمق حضاري وثقل سكاني، مما يمكنها من تحدي النظام العالمي التقليدي. كما تسعى هذه الدول لتوسيع عضويتها لجذب دول نامية تبحث عن فرص اقتصادية جديدة. انضمام العراق إلى كتل بريكس يمثل فرصة كبيرة لتحقيق مكاسب اقتصادية وتنمية بفضل إمكانياته الضخمة وموارده الطبيعية. ومع ذلك، تواجه البلاد تحديات داخلية وخارجية قد تعيق استغلال هذه الفرص. إذا تمكن العراق من تجاوز هذه التحديات، يمكنه تعزيز علاقاته التجارية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع مصادر دخله بعيداً عن النفط. كما يوفر الانضمام إلى بريكس فرصة للاندماج في نظام اقتصادي دولي جديد يعزز استقلاله السياسية والاقتصادية. من المهم تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول البريكس لتحقيق استقلال مالي، خاصة في قطاع النفط، مما يتطلب تعزيز السيادة المالية على الموارد النفطية وإعادة ترتيب نظام التسويات النقدية.

١- منهجية البحث

١-١ مشكلة البحث: تتحدد مشكلة البحث في وجود عدة اشكاليات وتحديات تواجه التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية وبالأخص تتعلق وتتمحور في الاجابة على التساؤلات التي تتعلق بمدى نجاح جهود كتل دول بريكس في تجاوز المعوقات والتحديات الداخلية والخارجية للحفاظ على قوة التكتل الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي؟ والتحديات الداخلية والخارجية لانضمام العراق الى التكتل في ظل التطورات الاقتصادية والسياسة والامنية الدولية الراهنة.

٢-١ أهمية البحث: تنبع أهمية البحث لفهم أوسع لتأثير التكتلات الاقتصادية الدولية مثل بريكس على النظام العالمي، وكيف يمكن للدول النامية الاستفادة منها لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي. وان انضمام العراق الى بريكس قد يقلل من اعتماده على البلدان الغربية مما يعزز من استقلاله في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية. وتعزيز سيادته المالية على موارده النفطية وإعادة ترتيب نظام التسويات النقدية، وإمكانية توسيع التعاون في مجال سياسات الطاقة وبالأخص السياسة النفطية.

٣-١ أهداف البحث: يهدف البحث الى :-

أ. تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية لتكتل بريكس ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي، بما في ذلك دوره في تقليص الفجوات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية.

ب. رؤية استشرافية لما يترتب من استفادة العراق من الانضمام إلى التكتل من خلال تحسين التبادل التجاري وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، خاصة القطاعات غير النفطية. وتقييم ما إذا كان ذلك سيعزز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للبلاد.

١-٤ فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها: إمكانية انضمام العراق إلى التكتل قد يسهم بشكل إيجابي في تعزيز الاقتصاد العراقي من خلال تحسين التبادل التجاري، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية القطاعات غير النفطية، مما يعزز التنمية الاقتصادية الشاملة ويزيد من استقلالية العراق الاقتصادية على الساحة الدولية .

١-٥ منهج البحث: للوصول الى اهداف الدراسة واثبات الفرضية تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لتحديد التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها العراق.

١-٦ حدود البحث:

أ. الحدود الزمنية: والتي تستمد خلال المدة ٢٠٠٩-٢٠٢٤ وهي المدة التي تم تأسيس تكتل بريكس.

ب. الحدود المكانية: مجموعة دول بريكس، العراق

١-٧ الدراسات السابقة:

أ. الدراسات السابقة المحلية

اسم الباحث	اسيل فيصل ياسين ٢٠٢٣
عنوان الدراسة	الشراكة الروسية -الصينية وتأثيرها في النظام لدولي بعد ٢٠٠٨ تجمع البريكس (نموذجاً)
نوع الدراسة	رسالة ماجستير /كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد
فرضية الدراسة	النمو المتزايد لاقتصاديات دول مثل مجموعة البريكس ، وهو من شأنه ان تشكل قوة فاعلة ومؤثرة تعمل على تشكيل نظام دولي متعدد الاقطاب وتحتل فيه مكانة مرضية لها
الاستنتاجات	تترك الدولتين روسيا والصين لا يمكن تحقيق اهدافهما الا بالعمل المشترك بينهما .
التوصيات	يعد العامل الأمريكي من المعوقات التي تواجهه الشراكة الروسية - الصينية ذلك لان الولايات المتحدة الامريكية تنظر الى كل من روسيا بعدها تحدي استراتيجي لها .
اسم الباحث	اسراء حسن سيلان الغراوي ٢٠٢٠
عنوان الدراسة	استراتيجية التنمية الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي /دول بريكس نموذجاً للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٩) وامكانية التطبيق في العراق
نوع الدراسة	رسالة ماجستير / كلية الادرة والاقتصاد / جامعة واسط
هدف الدراسة	التعرف على الخصائص الاقتصادية لتكتل البريكس وعناصر القوة والضعف فيه ورؤيته الاقتصادية .
فرضية الدراسة	ان لاتباع دول البريكس استراتيجية التنمية الاقتصادية الملائمة والمتوافقة مع امكانياتها المتعددة والخصائص المختلفة وجغرافيتها المتباعدة ومستوياتها الاقتصادية المتباينة ، اثارا اقتصادية ايجابية على اقتصادياتها .
الاستنتاجات	تبحث دول البريكس عن سبل لتعزيز مواقفها التفاوضية في عملية تأسيس نظام عالمي جديد ، وتعد دول البريكس اقطاباً قيادية في النظام العالمي متعدد القطبية بفضل امكانياتها المتعددة وانشطتها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والثقافية .
التوصيات	على البلدان السعي بان تكون لها حصة من التغيرات الاقتصادية الدولية من خلال استغلال واستثمار مواردها الاقتصادية بشكل امثل بالاستفادة من درس البريكس في النمو الاقتصادي والاسلوب والاستراتيجية التي اتبعتها دول البريكس على وفق مميزات وخصائص البلدان النامية .

اسم الباحث	سالي موفق عبد الحميد حبيب ٢٠١٧
عنوان الدراسة	التكتلات الاقتصادية ودورها في الاقتصاد العالمي بريكس نموذجاً
نوع الدراسة	رسالة ماجستير /كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين

التعرف على تكتل في مرحلة ما بعد الحداثة، إذ يضم البريكس مجموعة من الدول الناشئة والصاعدة، ولقطة الدراسات الأكاديمية حول هذا التكتل، ارتأت الباحثة خوض ضمار البحث والتقصي عن دور هذه المجموعة في الاقتصاد العالمي.	هدف الدراسة
تمتلك دول تكتل البريكس مجموعة من العوامل والمقومات التي تجعل منها قوة كبرى، وكلما زاد التنسيق المشترك بينها كلما زاد دورها وتأثيرها في النظام الدولي ومؤسساته.	فرضية الدراسة
التحرر من الهيمنة الغربية قد يؤدي إلى تغييرات في السياسات العالمية، مسبباً تراجعاً في الدور الأمريكي وسقوط سياسة القطبية الواحدة التي تقتصر إلى المعايير الأخلاقية والإنسانية. قد يفتح ذلك المجال لعالم جديد يكون أكثر إنسانية ورحمة، ويعزز احترام حقوق الشعوب وخياراتها.	الاستنتاجات

ب. الدراسات السابقة العربية :

عبد القادر فار ٢٠٢٣	اسم الباحث
مجموعة دول البريكس BRICS وتحديات انضمام الجزائر إليها دراسة تحليلية (٢٠١٧-٢٠٢٢).	عنوان الدراسة
مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة .	نوع الدراسة
تحديد مكانه وموقع البريكس من الاقتصاد العالمي .	هدف الدراسة
تهدف الجزائر من خلال الانضمام الى مجموعة دول بريكس الى تصريف فائض الانتاج من المواد الأولية للطاقة المتمثلة أساسا في البترول والغاز .	فرضية الدراسة
تضم مجموعة دول البريكس خمس دول ذات اقتصاديات ناشئة تتوزع على اربع قارات مختلفة ، تقودها الصين التي تعتبر ثاني اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الامريكية .	الاستنتاجات
التركيز على قطاعي الفلاحة والسياحة لما تحوزه الجزائر من امكانات هائلة تؤهلها لتكون رائدة فيهما	التوصيات

ام البنين معلم ٢٠٢٢	اسم الباحث
دور تكتل البريكس في النظام الدولي.	عنوان الدراسة
اطروحة دكتوراه/ كلية الحقوق والعلوم السياسية/جامعة الحاج لخضر .	نوع الدراسة
إطلاع على الدور الحيوي والمحوري الذي تلعبه دول البريكس في التجارة العالمية، في إدارة الأزمات السياسية العالمية والقضايا الأمنية، باعتبارها جهة فاعلة في وضع قواعد عادلة للنظام العالمي، والتعرف على مدى تأثير مؤسساتها المالية الجديدة سياسيا على الساحة العالمية.	هدف الدراسة
أدى الصعود الاقتصادي والسياسي لدول البريكس كجهات مؤثرة إلى تغيير ديناميكيات القوة في النظام العالمي، ووضع ترتيبات اقتصادية جديدة قد تؤدي إلى تعديل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية الراهن، بشكل تتزايد فيه احتمالات أن يتخذ النظام الدولي شكالا مختلفا في المستقبل، كلما نجحت مجموعة البريكس في خلق تقارب وترابط أكبر فيما بينها.	فرضية الدراسة
استخدمت الهند مجموعة البريكس كمنفذ لحل انعدام الثقة القديمة والعلاقة المعقدة مع الصين، ركزت سياسة الخارجية الهندية تجاه مجموعة البريكس من حيث معالجة قضايا الأمن الغذائي وأمن الطاقة ومكافحة الإرهاب، كما سعت السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا للانضمام إلى المجموعة من أجل تعزيز العلاقات بين الجنوب والجنوب، بالإضافة إلى ضمان إبراز القضايا والمصالح الأفريقية بشكل بارز على جدول أعمال البريكس.	الاستنتاجات

بماذا تختلف الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة :

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تناولت الآثار الاقتصادية لتكتل بريكس على النظام الاقتصادي العالمي ومواجهة التحديات التي تمر بها البلدان النامية والبلدان الناشئة وهيئة الامكانيات لانضمام العراق لهذا التكتل. ان موضوع التكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية يدخل ضمن المتطلبات الاساسية وتقدم حركة ونمو التجارة العالمية، ونظرا للمزايا التي يوفرها ودور التكتلات الإقليمية في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالدول المنضوية في داخلها من خلال الاستفادة من المزايا النسبية لكل منها بالإضافة إلى الحركة التجارية العالمية والنظر في مستقبلها وتطورها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.

٢- الاطار المفاهيمي لنشأة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية

١-٢ مفهوم التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية : يشير النص إلى تزايد إنشاء تكتلات اقتصادية على المستوى الدولي، مما يسهم في تشكيل نظام اقتصادي عالمي متكامل. يعود هذا الاتجاه إلى اهتمام الدول بالاندماج والتكامل الإقليمي، حيث تراجعت أهمية الدول ككيانات منفردة في السياسات الاقتصادية. بدأ هذا التوجه بعد الحرب العالمية الثانية، لكنه شهد تحولاً نوعياً في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، مما أدى إلى ظهور تكتلات اقتصادية جديدة وزيادة عدد الدول المنضمة. التطورات الحالية تتيح فرص التعاون الدولي مع مراعاة المصالح المشتركة، بينما تتطلب التحديات الجديدة تعاوناً جماعياً بين الدول (Jasour , ٢٠٠١: ٥٨) شهدت التسعينات من القرن العشرين موجة إقليمية ثانية من التكتلات الاقتصادية بعد تعثر المفاوضات لإنشاء منظمة التجارة العالمية، وتهدف هذه التكتلات إلى تقليل الحواجز التجارية (al-Jumaili, 1995:123)

١-١-٢ تعريف التكتلات الاقتصادية وأشكالها

أ. تعريف التكتلات الاقتصادية: تنوعت المفاهيم من حيث المنهجية والأهداف والسياسات والمراحل. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تتبع مدلول التكامل لدى الاقتصاديين، إذ يعود اختلافهم في التعريف إلى تنوع المناهج المستخدمة في التحليل (Hatem , ٢٠٠٣ : ٢٨). وفي هذا السياق الخصوص فقد عرّف (بيلا بلاسا B- Blassa) التكتل "على انه عملية وحالة في آن واحد، فهو عملية لأنه ينطوي على التدابير، والإجراءات والوسائل التي تستخدم في انجاز العملية التكاملية، كإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى مجموعة الدول المتخلفة، وهو حالة لأنه يعمل على إلغاء أمور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأطراف وينقلها من حالة تفرقة وتمايز إلى حالة التحام وانسجام" ، من منظور (بيلا بلاسا)، يُفهم التكتل الاقتصادي على أنه عملية وحالة تتطلب اتخاذ التدابير الضرورية للحد من العوائق التي تعترض هذا التكتل، والتي تتمثل في التفرقة بين اقتصادات الدول المختلفة والتمييز فيما بينها (habib , ٢٠١٧ : ٣٥) . وكذلك تعرف التكتلات الدولية أو التحالفات بأنها ظاهرة تاريخية قديمة، تُعتبر نتيجة طبيعية للبيئة الدولية التي تتسم بتعدد القوى والسياسات (٣ : al-Salman , ٢٠٠٤) . وعرف جونار ميردال Gunnar Myrdal التكتل الاقتصادي بأنه "عملية اجتماعية واقتصادية تهدف إلى إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة" . ويؤدي ذلك إلى تحقيق تكافؤ الفرص لجميع عناصر الإنتاج على المستويين الإقليمي والعالمي، مع ضرورة تحقيق التنسيق والتجانس في السياسات الاقتصادية (Awad , ٢٠٠٢ : ٤٤) .

ب. توزيع التجمعات والتكتلات في العالم إلى عدة أشكال وأنواع، ومن أبرزها: (Alawneh , ٢٠١٠)

- التكتلات العسكرية : تتكون التكتلات الدولية، مثل حلف شمال الأطلسي (ناتو)، من معاهدات بين دول من أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، وتهدف إلى تعزيز القدرة العسكرية الجماعية للدفاع أو الهجوم.

- التكتلات الاقتصادية : تهدف إلى تحقيق التكامل في الإنتاج والاستهلاك، وتسهيل حركة البضائع، وتقليل الضرائب والجمارك. ومن أمثلة هذه التكتلات: الدول الثماني الكبار، مجموعة العشرين، وتكتل دول البريكس.
- التكتلات السياسية: تركز على الشؤون السياسية والوحدة بين الدول في أحلاف إقليمية ودولية.
- التكتلات الدينية: تجمع دولاً تحت مظلة عالمية، مثل الاتحادات الإسلامية أو المسيحية.
- التكتلات اللغوية: تضم دولاً تشترك في لغة أو ثقافة معينة، مثل الكومنولث البريطاني أو الفرنكوفونية.
- التكتلات الشاملة: تهدف إلى الاندماج الكلي أو الجزئي بين الدول الأعضاء، مثل مجلس التعاون الخليجي أو الاتحاد الأوروبي.

ج. نشأة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية

بعد الحرب العالمية الثانية وانتهاء الحرب الباردة، تحول النظام الدولي من ثنائية القطبية إلى أحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة. أدى هذا التحول إلى تطورات في التعاون الاقتصادي والسياسي الإقليمي وظهور تكتلات متنوعة. لم تعد القضايا الدولية تُعالج بشكل فردي، بل أصبح التعاون الجماعي بين الدول ذات المصالح المشتركة هو الأسلوب الفعّال لتحقيق الأهداف الكبرى، مع تفاعلات سريعة تلعب فيها العوامل السياسية والاقتصادية دوراً محورياً (Al-Saidi, 2006). لم تعد الدولة كياناً مستقلاً بسبب التغيرات التقنية والاقتصادية والمنافسة الدولية. أصبحت التكتلات الاقتصادية تلعب دوراً مؤثراً في النظام الدولي، مما دفع الدول لتفويض بعض المهام لهذه التكتلات. نتيجة لذلك، يتم إعادة ترتيب الأدوار وتوزيع القوة بين الكتل المتنافسة وفق آليات جديدة ترتبط بالبعد الجيو-اقتصادي بدلاً من الجيوبولتيكي التقليدي (Lotfi, 1997: 8-9). تُعتبر التكتلات الاقتصادية ظاهرة استراتيجية تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية، وتهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية والأداء الاقتصادي. تعكس هذه التكتلات التحولات في النظام الاقتصادي العالمي، مما يؤدي إلى إعادة توزيع الأدوار بين المشاركين وتأثيرها على العلاقات الاقتصادية.

٢-١-٢ دوافع قيام التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية

أ. الدوافع الجغرافية - الاقتصادية : يتناول النص العلاقة بين نوعين من الدوافع المرتبطة بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية، حيث يهدف كلاهما إلى توسيع الفضاء الجغرافي ليشمل الموارد والأنشطة الإنتاجية والأسواق للدول الأعضاء (al-Qazwini, 2004: 268).

ب. الدوافع السياسية : : ان أي تكتل اقتصادي مهما كان بسيطاً في شكله او محدودا في نطاقه، لا يمكن ان يقتصر على تحقيق اهداف اقتصادية فقط ، وانما لابد من أن يشتمل على اهداف امنية وسياسية (1993 : Agameya, 1978).

ج. الدوافع التاريخية - الاجتماعية: يعتبر التكتل الاقتصادي وسيلة لتعزيز التكامل الاجتماعي والثقافي بين الدول الأعضاء، حيث يقوي العلاقات الاقتصادية ويعزز التعايش والحوار الثقافي، مما يساعد في تخفيف التوترات الناتجة عن الخلافات السياسية والعقائدية (Sayed Ali, 1996: 106).

د. الدوافع البيئية: تعتبر المتغيرات البيئية من التحديات الرئيسية التي تواجه الدول، حيث تتجاوز الحدود الجغرافية وتؤثر على مصيرها. وقد زاد الاهتمام بقضايا البيئة في مجالات السياسة والاقتصاد، بعد أن كانت تقتصر على الأوساط العلمية، نتيجة لارتفاع المخاطر البيئية وزيادة الوعي العالمي بأهمية التصدي لها (326 : 1998, Kennedy).

٣- المؤشرات الاقتصادية منظمة بريكس واثارها على الصعيد العالمي

٣-١ نشأة وتطور منظمة دول بريكس

٣-١-١ نشأة تكتل دول بريكس : بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت تكتلات اقتصادية وسياسية وعسكرية دولية (١٠٢ : ٢٠٠٣ , al-Shammari). ومن بينها مصطلح "بريك" الذي يشمل البرازيل وروسيا والهند والصين، والذي تم تقديمه لأول مرة من قبل جيم أونيل من بنك جولدمان ساكس عام ٢٠٠١. كان الهدف من هذا التحليل هو تحديد الدول التي قد تصبح قادة في الاقتصاد العالمي، مع الإشارة إلى إمكانية تعديل مجموعة السبع الكبرى. ورغم أن أبحاث أونيل لم تكن متوقعة أن تؤثر جيوسياسياً، إلا أن فكرة "بريك" تجذرت وأصبحت تعبيراً عن التحولات الاقتصادية وإعادة التوازن الجيوسياسي، وتطورت لتصبح مرجعاً للتعاون بين الدول الأعضاء (al-Taie,2020:91) . بدأت مفاوضات تشكيل مجموعة "بريكس" في عام ٢٠٠٦، وعُقدت قممتها الأولى في ٢٠٠٩. تضم المجموعة خمس دول ذات اقتصاديات ناشئة: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا التي انضمت في ٢٠١٠. تمثل هذه الدول أكثر من ٤١.٦٪ من سكان العالم وتعتبر الأسرع نمواً اقتصادياً. شهدت المجموعة عدة اجتماعات، منها اجتماع وزراء الخارجية في نيويورك عام ٢٠٠٦ واجتماع في يكاترينبورغ الروسية في ٢٠٠٨ (Al-Jabari,2018:18). تسعى مجموعة بريكس إلى إصلاح الهياكل الاقتصادية والمالية وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، لكن نجاح هذه الأهداف يعتمد على الإرادة المشتركة لتنفيذ الإصلاحات. يختلف تكتل بريكس عن التحالفات الأخرى لعدم وجود قواعد سياسية أو ثقافية مشتركة بين أعضائه، ويمتد عبر أربع قارات. عقدت المجموعة أربعة اجتماعات منذ تأسيسها، بدءاً من الاجتماع الأول في روسيا عام ٢٠٠٩، الذي تناول الدور المستقبلي للتجمع، ثم الاجتماع الثاني في البرازيل عام ٢٠١٠ الذي أكد على الجهود التنموية، والاجتماع الثالث في الصين عام ٢٠١١ الذي ناقش الاستقرار المالي العالمي، حيث انضمت جنوب إفريقيا كعضو جديد (Abdullah,2012:107).

٣-١-٢ تطور منظمة دول بريكس: تعقد دول البريكس قمة دورية تجمع أعضائها، حيث بدأت كمجموعة تركز على القضايا الاقتصادية، لكنها توسعت لتشمل قضايا عالمية هامة. بعد خمسة عشر عاماً من تأسيسها، أصبحت البريكس قوة موازنة لمجموعة الدول السبع الكبرى، حيث تمثل اقتصاداتها أكثر من ١٦٪ من التجارة العالمية و ٤١٪ من سكان العالم، مما يعكس قوتها الشرائية وأسواقها الواسعة. كما تشكل هذه الدول ٤٦٪ من سوق العمل العالمي وتغطي ٢٩.٣٪ من مساحة الأرض. وقد لعبت دوراً محورياً في تعزيز الاقتصاد العالمي ومعدل النمو الاقتصادي العالمي (Mahmood,2021:74). إندونيسيا تُعتبر مرشحاً للانضمام إلى مجموعة البريكس، التي تشهد ازدهاراً ملحوظاً. تتمتع دول البريكس بقدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية بفضل نموها المستدام، وهي قوى عسكرية إقليمية بارزة، حيث تمتلك الصين وروسيا والهند أسلحة نووية، بينما تمتلك البرازيل برنامجاً نووياً خاصاً. كما تضم هذه الدول ملايين الطلاب والأكاديميين، وتحتوي على معظم الموارد الطبيعية القيمة مثل النفط والغاز الطبيعي واليورانيوم والذهب والماس (al-Taie,2020:100). تتوسع مجموعة بريكس لتصبح بريكس+ بانضمام السعودية والإمارات ومصر وإيران وإثيوبيا في عام ٢٠٢٤، مما يزيد حصتها من سكان العالم إلى ٤٦٪ ومن الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى ٢٩٪. هذا التوسع سيؤثر بشكل كبير على أسواق الطاقة والسلع المعدنية، حيث تسعى المجموعة لتكون منافساً للدولار في سوق النفط وللولايات المتحدة، بفضل انضمام دول كبرى مصدرة للنفط والغاز. كما تعزز البرازيل والصين وروسيا وجنوب أفريقيا من دور بريكس في قطاع المعادن، مع بروز السعودية كقوة مستقبلية في التعدين. السيطرة على المواد الخام الأساسية أصبحت ضرورية في ظل الجهود العالمية لإزالة الكربون، مما يزيد من أهمية المعادن في التقنيات منخفضة الكربون (muntasare,2024:3). انضمام السعودية والإمارات إلى مجموعة بريكس+ عزز نفوذهما العالمي في قطاع الطاقة، حيث تمثل المجموعة ٤٣.١٪ من إنتاج النفط و ٤٤٪ من احتياطياته، و ٣٥.٥٪ من إنتاج الغاز و ٥٣٪ من احتياطياته. كما تسهم المجموعة في الأمن الغذائي العالمي بإنتاج ٤٢٪ من القمح و ٥٢٪ من الأرز و ٤٦٪ من فول الصويا. بالإضافة إلى ذلك، تهيمن المجموعة على إنتاج واحتياطيات المعادن الحيوية، حيث تنتج ٧٠.١٪ من العناصر النادرة وتمتلك ٧٤.٢٪ من احتياطياتها.

٢-٣ الأهداف والتحديات التي تواجهها تكتل البريكس : تهدف منظمة البريكس إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين أعضائها وتعزيز الاستقرار العالمي من خلال تحسين التجارة والاستثمار والبنية التحتية والطاقة والتنمية المستدامة. كما تسعى لتعزيز الأمن والاستقرار الدولي. ومع ذلك، تواجه المنظمة تحديات مثل تباين الاقتصادات والثقافات، والضغوط العالمية، وصعوبات التكامل الاقتصادي، وتحسين الأمن الغذائي والطاقة، وتعزيز الوصول إلى التعليم والصحة. سيتم تقسيم المبحث إلى مطلبين: أهداف المنظمة وتحدياتها.

١-٢-٣ أهداف تكتل البريكس: سنعرض بعض الأهداف الرئيسية ومنها :-

أ. دعم إنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب: تسعى دول البريكس إلى إنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب يعزز الديمقراطية والتعددية لمواجهة التحديات العالمية، من خلال الالتزام بالقانون الدولي والاحترام المتبادل. تهدف المجموعة إلى تعزيز صوت الدول الناشئة والنامية في القضايا العالمية وتفعيل نظام الأمن الجماعي للحد من التصرفات الأحادية للولايات المتحدة، كما تم التأكيد في البيان الختامي للقمة العاشرة في جوهانسبرغ (Bellarabi, 2021:108).

ب. السعي نحو تحقيق التكامل بين الدول الخمس الأعضاء اقتصادياً وسياسياً عبر تطوير البنية التحتية وإنشاء آليات تعاون لمواجهة الأزمات، وإيجاد حلول للقروض بعيداً عن المؤسسات الغربية، بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن (Goleb, 2014:33).

ج. تسعى دول البريكس إلى تعزيز مكانتها الاقتصادية ودورها في القضايا الدولية، حيث أصبحت قوة مؤثرة في مواجهة الأزمات المالية وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي وتحسين الحوكمة الاقتصادية-Al (Qaseer, 2014:252).

د. السعي إلى إنشاء مؤسسات مالية ونقدية جديدة تدعم النمو والتنمية العالمية، وتتنافس مع المؤسسات الحالية لتقليل تأثيراتها. يبرز ذلك دور دول البريكس، خاصة الصين، التي تركز على تطوير البنية التحتية في الدول النامية من خلال توجيه استثماراتها ومساعداتها نحو مشاريع البنية التحتية في تلك البلدان (Al-Qaseer, 2014: 42).

٢-٢-٣ التحديات التي تواجهها تكتل البريكس

برز صعود "بريكس" في العقد الأول من القرن الـ ٢١ بفضل قوته الجغرافية والاقتصادية والعسكرية، مما يؤهله لمنافسة الغرب. يمتلك التكتل أكبر احتياطي نقدي ويضم دولاً من قارات مختلفة، منها روسيا والصين في مجلس الأمن، لكنه يواجه تحديات تعرقل تقدمه منها:

أ. الاختلال الهيكلي في توازن القوى يهيمن الاقتصاد الصيني على "بريكس"، حيث يمثل ٣٨٪ من صادراتها، بينما تعاني باقي الدول من تباطؤ النمو. تلعب الصين دور المحرك الرئيسي، ما يثير مخاوف من استغلالها للمجموعة لتعزيز نفوذها، خاصة لدى الهند. عدم توازن القوى يضعف تماسك التكتل، وفقاً لوكالة "ستاندرد أند بورز" (Colakoglu, ٢٠١٧).

الجدول (١): معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (السنوي %) لدول البريكس

السنة	روسيا	الصين	البرازيل	جنوب أفريقيا	الهند
٢٠١٢	٤,٠٠	٧,٩٠	١,٩٠	٢,٤٠	٥,٥٠
٢٠١٣	١,٨٠	٧,٨٠	٣,٠٠	٢,٥٠	٦,٤٠
٢٠١٤	٠,٧٠	٧,٤٠	٠,٥٠	١,٤٠	٧,٤٠
٢٠١٥	٢,٠٠	٧,٠٠	٣,٥٠	١,٣٠	٨,٠٠
٢٠١٦	٠,٢٠	٦,٨٠	٣,٣٠	٠,٧٠	٨,٣٠
٢٠١٧	١,٨٠	٩,٦٠	١,٣٠	١,٢٠	٦,٨٠
٢٠١٨	٢,١٨	٦,٧٠	١,٨٠	١,٥٠	٦,٥٠
٢٠١٩	٢,٢٠	٦,٠٠	١,٢٠	٠,٣٠	٣,٧٠
٢٠٢٠	٢,٧٠	٢,٢٠	٣,٩٠	٦,٣٠	٦,٦٠

٨,٧٠	٤,٩٠	٤,٦٠	٨,١٠	٤,٧٠	٢٠٢١
٧.٢	٢.٠	٢.٩	٣.٠٠	٢.١-	٢٠٢٢
٧.٦	٠.٦	٢.٩	٥.٢	٣.٦	٢٠٢٣

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

- ب. أقر قادة مجموعة البريكس بالتحديات الناتجة عن الموارد المحدودة في اقتصاداتهم، حيث تعاني الهند والصين من نقص في المياه والطاقة مع استمرار نمو إنتاج المحاصيل الزراعية. يثير هذا القلق بشأن تدهور الوضع الغذائي في المستقبل، رغم أن البلدين يتمتعان حالياً بالاكفاء الذاتي في الغذاء (Zuyr, 2016:407).
- ج. التحديات البيئية تعتبر البيئة مصدراً غنياً بالموارد الطبيعية، لكن المشكلات البيئية تهدد الأمن العالمي من خلال تأثيرها على الاقتصاد والعدالة الاجتماعية. يتزايد الاهتمام بمعالجة هذه القضايا في ظل التحديات الأمنية الجديدة، مثل التلوث وإساءة استخدام الموارد. من المتوقع أن تزداد مستويات التلوث بسبب سعي بعض الدول للنمو على حساب البيئة، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة (Hussein-Ahmed, 2020:279).
- د. تواجه دول البريكس تحديات في علاقاتها بالأسواق العالمية بسبب الهيمنة الغربية عبر مؤسسات بريتون وودز. كما تنتقد هذه الدول نظام اختيار رؤساء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث يتم تعيين رئيس أمريكي للبنك ورئيس أوروبي للصندوق (Baltrash, 2020:82).
- هـ. تفكر دول البريكس لهوية سياسية موحدة بسبب تباين أنظمتها وعلاقاتها مع الغرب. تتبنى روسيا موقفاً صارماً، بينما تحتفظ الصين، ويظل موقف الهند غامضاً. يسعى التكتل لتقليل الاعتماد على الغرب، لكن الصين تدرك أهمية تجارتها معه (Saad, 2023:3).
- و. التحديات الأمنية: تتكون مجموعة البريكس من دول قوية مثل روسيا والصين والهند، مما يشكل تهديداً للقوى العظمى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. تواجه المجموعة تحديات سياسية وأمنية، بما في ذلك محاولات الولايات المتحدة لإضعاف بعض أعضائها واستنزاف روسيا في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تهديدات من القرصنة والهجمات الإلكترونية نتيجة اعتمادها على التقنيات الحديثة (Ben Omar, 2020: ٨٥).
- ز. المخاطر السياسية لانضمام دول جديدة مثل إيران والأرجنتين إلى منظمة "البريكس"، مشيراً إلى أن دعم الصين وروسيا قد يسبب خلافات داخل المنظمة، خاصة أن الأرجنتين تحمل إيران مسؤولية هجمات إرهابية سابقة. كما يبرز الانقسام الداخلي في الأرجنتين حول الانضمام، حيث توجد آراء إيجابية تركز على الفوائد التجارية والمالية، وأخرى تحذر من العواقب السلبية على العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا (Saad, 2023:4).
- ح. تفكر "بريكس" لمعايير واضحة لقبول الأعضاء، إذ يعتمد الانضمام على التشاور والإجماع، بينما يسمح بنك التنمية الجديد بانضمام جميع الدول، مما أدى لانضمام الإمارات ومصر وغيرهما. يركز البنك، برأس مال ١٠٠ مليار دولار، على مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة، مع تخصيص ٣٠٪ من تمويله بعملات الدول الأعضاء (Saad, 2023:4).
- ط. تتسم العلاقات بين دول البريكس بخلافات تاريخية، خصوصاً بين الصين والهند. ترفض الهند توسيع عضوية المجموعة خوفاً من تعزيز موقف الصين، وتسعى لتحقيق طموحات جيوسياسية عالمية. تاريخ الهند المتناسك مع الغرب وعضويتها في التحالف الرباعي قد يؤديان إلى استمرار التوترات مع الصين، خاصة في ظل النزاع الحدودي وانعدام الثقة بشأن التكنولوجيا الصينية.

٣-٣ المؤشرات الاقتصادية لتكتل البريكس

٣-٣-١ جمهورية البرازيل الاتحادية **Federative Republic of Brazil** : تُعتبر البرازيل أكبر دولة في أمريكا الجنوبية وخامس أكبر دولة في العالم من حيث المساحة والسكان، وتلعب دورًا مهمًا كقوة اقتصادية وثقافية. تتميز بتنوعها الطبيعي، خاصة غابات الأمازون، وتشتهر باقتصادها القائم على الزراعة والصناعة والتعدين، حيث تُعد من أكبر مصدري السلع الزراعية عالميًا. كما تمتلك موارد معدنية غنية تعزز من مكانتها كدولة رائدة في إنتاج المعادن، مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي (Choudry, 2013: 3).

الجدول (٢): المؤشرات الاقتصادية لجمهورية البرازيل الاتحادية

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)	نصيب الفرد من GDP	معدل التضخم	معدل البطالة	الميزان التجاري (مليار دولار)	نسبة قطاع الخدمات من GDP	نسبة قطاع الصناعة من GDP	نسبة قطاع الزراعة من GDP
٢٠٠٩	١.٦٧	٨٥٦٩.٩٠	٤.٩٠	٩.٤٠	٦.٧٢	٥٩.١٥%	٢١.٨٨%	٤.٥١%
٢٠١٥	١.٨٠	٨٧٨٣.٢٠	٩.٠٠	٨.٥٠	٢٠.٧٨	٦٢.٣١%	١٩.٣٦%	٤.٣٢%
٢٠٢٠	١.٤٨	٦٩٢٣.٧٠	٣.٢٠	١٣.٧٠	٨.٩٣	٦١.٤٥%	١٩.٥١%	٥.٧١%
٢٠٢٣	٢.١٧	١٠٠٤٣.٦٠	٤.٦٠	٨.٠٠	٥١.٤٤	٥٨.٨٨%	٢٢.٢٦%	٦.٢٤%

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على (البنك الدولي) / <https://data.albankaldawli.org/>

يوضح لنا الجدول (٢) ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل من ١.٦٧ تريليون دولار عام ٢٠٠٩ إلى ١.٨٠ تريليون دولار عام ٢٠١٥، بفضل زيادة الطلب العالمي على السلع الأساسية ودعم السياسات الحكومية. كما زاد الميزان التجاري من ٦.٧٢ مليار دولار إلى ٢٠.٧٨ مليار دولار. لكن الناتج المحلي الإجمالي انخفض إلى ١.٤٨ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد-١٩، التي أدت إلى انكماش اقتصادي بنسبة -٤.١٪. وفي عام ٢٠٢٣، انتعش الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٢.١٧ تريليون دولار.

٣-٣-٢ جمهورية روسيا الاتحادية **Federal Republic of Russia** تتميز روسيا بتنوع جغرافي معقد يشمل سهول وغابات وصحاري وأنهار وبحيرات، وهي غنية بالموارد الطبيعية. تنقسم البلاد إلى أربعة نطاقات رئيسية: التندرا، الغابات، السهوب، والنطاق شبه الصحراوي والجبلية. تتركز الصناعات الثقيلة في موسكو وسانت بطرسبرج ونهر الفولجا وجبال الأورال، حيث تُنتج الآلات الثقيلة والمعدات الكهربائية والمواد الكيميائية. كما تحظى صناعة مواد البناء باهتمام الدولة، وتُعتبر منطقة موسكو مركزًا صناعيًا رئيسيًا، بالإضافة إلى إنتاج الكيماويات، الإلكترونيات، السيارات، والمواد الغذائية (Bell, 2002: 47).

الجدول (٣): المؤشرات الاقتصادية لجمهورية روسيا الاتحادية

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	الميزان التجاري (مليار دولار)	قطاع الخدمات (نسبة من GDP)	قطاع الصناعة (نسبة من GDP)	قطاع الزراعة (نسبة من GDP)	الإيرادات النفطية (نسبة من GDP)	معدل البطالة	معدل التضخم
٢٠٠٩	١.٢٢	٨٥٦٢.٨٠	١١٢	٥٣.٨٠%	٢٩.٣٠%	٤.١٠%	٩.٢٠%	٨.٣٠	١١.٦٠
٢٠١٥	١.٣٦	٩٢٧٧.٧٠	١٤٨	٥٦.١٠%	٢٩.٨٠%	٣.٩٠%	٥.٩٠%	٥.٦٠	١٥.٥٠
٢٠٢٠	١.٤٩	١٠١٠٨.٣٠	١٠٥.٤٤	٥٦.٤٠%	٢٩.٧٠%	٤.٠٠%	٤.٧٠%	٥.٧٠	٣.٤٠
٢٠٢٣	٢.٠٢	١٣٨١٧.٠٠	٨٦.٨٢	٥٦.٩٠%	٣٠.٦٠%	٣.٣٠%	-----	٣.٣٠	٧.٤٢

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على <https://tradingeconomics.com/> / <https://data.albankaldawli.org/>

يشير الجدول (٣) إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي لروسيا من ١.٢٢ تريليون دولار في ٢٠٠٩ إلى ٢.٠٢ تريليون دولار في ٢٠٢٣، نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات بسبب انخفاض قيمة الروبل الناتج عن العقوبات الغربية وانخفاض أسعار النفط. ورغم تراجع الأسعار العالمية، ساهم قطاع النفط والغاز في تحقيق إيرادات كبيرة، حيث زادت عائدات

الطاقة في ٢٠٢٣ بفضل تعزيز صادرات النفط والغاز إلى أسواق جديدة مثل الصين والهند وتركيا، مما ساعد روسيا على تعويض تراجع الطلب الأوروبي.

٣-٣-٣ جمهورية الهند Republic of India : تتميز الهند بتنوع طوبوغرافي وموارد بشرية غنية، وموقع جيوسراتيجي يربط بين أوروبا والشرق الأوسط ودول شرق آسيا. تقع في منتصف قوس يمتد من فلاديفوستوك إلى لندن، وتتميز بتنوع لغوي وديني وثقافي. تشمل تضاريسها جبال الهمالايا وسهول السند-كنج وصحراء "تار"، بينما تتكون المناطق الجنوبية من هضبة الدكن محاطة بسلسلتين ساحليتين، وتشتهر ولاية كيرلا بغاباتها الاستوائية الكثيفة (Kumar – Managi,2009:12).

جدول (٤): المؤشرات الاقتصادية لجمهورية الهند

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)	نصيب الفرد من GDP	الميزان التجاري	قطاع الخدمات (تريليون دولار)	قطاع الصناعة (مليار دولار)	قطاع الزراعة (مليار دولار)	معدل البطالة	معدل التضخم
٢٠٠٩	١.٣٤	١٠٩٦.٦٠	-٧٣.٤٣	٦١٧.٠٧ (مليار دولار)	٢٣٠.٠٥	٢٢٤.٦٩	٨.٤٠%	١٠.٩٠%
٢٠١٥	٢.١٠	١٥٩٠.٢٠	-٤٨.٣١	١.٠١ (تريليون دولار)	٣٢٧.٨٢	٣٤٠.٢٥	٧.٩٠%	٤.٩٠%
٢٠٢٠	٢.٦٧	١٩١٥.٦٠	-١٠.٥٢	١.٢٨ (تريليون دولار)	٣٧٧.٧٠	٤٩٩.٣٦	٧.٩٠%	٦.٦٠%
٢٠٢٣	٣.٥٥	٢٤٨٤.٨٠	-٧٣.٥١	١.٧٧ (تريليون دولار)	٤٥٥.٧٧	٥٦٦.٧٨	٤.٢٠%	٥.٦٠%

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

يبين لنا لجدول (٤) ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للهند من ١.٣٤ تريليون دولار في ٢٠٠٩ إلى ٢.١٠ تريليون دولار في ٢٠١٥، بفضل نمو قوي في قطاع الخدمات، خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية. ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تعزيز الاستثمار وزيادة الطلب، بينما ساعد انخفاض أسعار النفط في تحسين الميزان التجاري. ومع ذلك، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٠ بسبب تأثير جائحة كوفيد-١٩، التي أدت إلى توقف الأنشطة الاقتصادية وانخفاض الطلب على المنتجات الهندية.

٣-٣-٤ جمهورية الصين الشعبية People's Republic of China: تعد الصين رابع أكبر دولة سياحية عالمياً، وعضواً في منظمة التجارة العالمية وأبيك. تحتل المرتبة الثانية في التجارة العالمية بقيمة ٢.٢١ تريليون دولار، والأولى في احتياطي النقد الأجنبي بـ ٢.٤ تريليون دولار. كما أنها أكبر مالك أجنبي للدين الأمريكي، وثالث أكبر وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر، وسادس أكبر مستثمر خارجي عالمياً (Davies, 2009:2).

الجدول (٥) المؤشرات الاقتصادية لجمهورية الصين

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)	نصيب الفرد من GDP	الميزان التجاري (مليار دولار)	قطاع الخدمات (تريليون دولار)	قطاع الصناعة (تريليون دولار)	قطاع الزراعة (مليار دولار)	معدل التضخم	معدل البطالة
٢٠٠٩	٥.١٠	٣٨٣٢.٢٠	٢٢٠.١٣	٢.٢٧	٢.٣٤	٤٩١.٦١ (مليار دولار)	-٠.٧٠	٤.٧٠
٢٠١٥	١١.٠٦	٨٠١٦.٤٠	٣٥٨.٨٤	٥.٦٢	٤.٥٢	٩٢٧.٧٤ (مليار دولار)	١.٤٠	٤.٧٠
٢٠٢٠	١٤.٦٩	١٠٤٠٨.٧٠	٣٥٥.١٥	٨.٠٠	٥.٥٦	١.١٣ (تريليون دولار)	٢.٤٠	٥.٠٠
٢٠٢٣	١٧.٧٩	١٢٦١٤.١٠	٣٨٦.٠٤	٩.٧٢	٦.٨١	١.٢٧ (تريليون دولار)	٠.٢٠	٤.٧٠

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

يوضح لنا الجدول (٥) شهد الناتج المحلي الإجمالي للصين ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغ ١١.٠٦ تريليون دولار في ٢٠١٥، مدفوعاً بنمو قوي في قطاع الخدمات. ساهمت السياسات النقدية التوسعية في هذا النمو. في ٢٠٢٠، ارتفع الناتج إلى ١٤.٦٩ تريليون دولار بفضل السيطرة على جائحة كوفيد-١٩ وزيادة الصادرات. وفي ٢٠٢٣، وصل الناتج إلى ١٧.٧٩ تريليون دولار نتيجة الانتعاش الاقتصادي.

٣-٥ جمهورية جنوب أفريقيا : The Republic of South Africa: جنوب إفريقيا تُعتبر من الدول الإفريقية القليلة التي تجاوزت الفقر والتخلف بفضل سياسات اقتصادية فعالة بعد عقود من العزلة بسبب نظام الفصل العنصري. تسعى البلاد لتحقيق العدالة الاجتماعية في مجتمع "القوس قزح" الذي يضم جميع الأعراق. نتيجة لهذه الجهود، أصبحت واحدة من الاقتصاديات الناشئة في القارة، حيث يتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي العديد من الدول القوية، وانضمت إلى مجموعة "البريكس" واستضافت كأس العالم في ٢٠١٠. تقع جنوب إفريقيا في أقصى جنوب القارة، محاطة بالمحيطات من الجانبين (Doutly, 2010:2).

الجدول (6) المؤشرات الاقتصادية لجمهورية جنوب إفريقيا

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نصيب الفرد من GDP	الميزان التجاري (مليار دولار)	قطاع الخدمات (مليار دولار)	قطاع الصناعة (مليار دولار)	قطاع الزراعة (مليار دولار)	معدل التضخم	معدل البطالة
٢٠٠٩	٣٢٩.٧٥	٦٤٤٤.٢٠	١.٢٥	٢٠٩.٨٤	٤٧.٨٤	٧.٩١	٧.٢٠	٢٠.٥٠
٢٠١٥	٣٤٦.٧١	٦٢٠٤.٩٠	-٤.٥١	٢٢٢.٢٥	٤٣.٤٠	٧.٧٥	٤.٥٠	٢٢.٩٠
٢٠٢٠	٣٣٨.٢٩	٥٧٥٣.١٠	١٤.٧٨	٢١٨.٦٤	٣٩.٧٧	٨.٧٤	٣.٢٠	٢٤.٣٠
٢٠٢٣	٣٧٧.٧٨	٦٢٥٣.٢٠	١.٢٢	٢٣٧.٩٢	٤٨.٨١	٩.٥٥	٦.١٠	٢٨.٠٠

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات <https://tradingeconomics.com> <https://data.albankaldawli.org>

يبين لنا الجدول (٦) يستعرض النص تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٤٦.٧١ مليار دولار في عام ٢٠١٥ بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية، مما أثر سلباً على عائدات التصدير والنمو الاقتصادي، وسجل الميزان التجاري عجزاً قدره ٤.٥١-. تفاقمت الأزمة الاقتصادية بسبب انقطاع الكهرباء. في عام ٢٠٢٠، انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٣٨.٢٩ مليار دولار نتيجة لجائحة COVID-19 والإجراءات الحكومية الصارمة، مما أدى إلى انكماش حاد بنسبة ٥١٪ في الربع الثاني. تأثرت قطاعات التصنيع والنقل والتجارة والبناء بشكل كبير، بينما شهد قطاع الزراعة نمواً ملحوظاً.

٣-٤ الآثار الاقتصادية لدول بريكس على اقتصاديات البلدان النامية والناشئة

يعكس ظهور دول البريكس التغيرات في الاقتصاد العالمي، حيث أنشأت هذه الدول بنك التنمية الجديد لتعزيز التعاون مع الدول الناشئة والنامية. تسعى دول البريكس إلى تقديم بدائل جديدة للمساعدة الإنمائية العالمية من خلال دعوة دول أخرى للانضمام إلى "بريكس بلس". كما تهدف إلى تقليل تركيز القرارات الاقتصادية العالمية وتعزيز الاستقرار في القضايا الدولية والإقليمية. خلال الأزمات، مثل جائحة كوفيد-١٩، عملت دول البريكس على تنسيق الجهود لتعزيز استقرار الأسواق، حيث اتفقت على تخصيص ١٥ مليار دولار لمواجهة الجائحة، ووافق بنك التنمية الجديد على تمويل مشروع بقيمة مليار دولار للهند (Ibrahim, 2023:2). تواجه دول البريكس تحديات كبيرة في تنفيذ استراتيجياتها العالمية بسبب تعقيدات انتماء أعضائها لمجموعات متعددة مثل مجموعة العشرين. يتعين عليهم مراعاة القرارات السابقة مع هذه المنظمات وإدارة ردود الفعل المحتملة من مجموعات مثل الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع، خاصة أن بعض الدول لها علاقات وثيقة مع مجموعة السبع في مجالات التجارة والاستثمار، مما يستدعي الحذر لنفاذي تأثيرات سلبية على اقتصاداتها (Ibrahim, 2023:3).

٣-٤-١ تأثير دول البريكس على النمو العالمي: لقد أدت الأهمية المتزايدة لدول البريكس كمساهمين في الاقتصاد العالمي والتنمية الدولية خلال العقود الأخيرة، إلى ظهور ديناميكيات جديدة نتيجة لأهميتها الاقتصادية والسياسية

والديموغرافية المتزايدة. تتجلى مساهمة دول البريكس في الاقتصاد العالمي والتنمية الدولية في ثلاثة أشكال ملموسة. أولاً، تُعتبر هذه الدول محركاً رئيسياً للاقتصاد العالمي، حيث توفر جزءاً كبيراً ومنتزاهاً من الطلب والعرض للسلع والخدمات، بالإضافة إلى تزايد مساهمتها في الموارد المالية وحلول التحديات اللازمة لتحقيق التقدم المشترك. ثانياً، تلعب دول البريكس دوراً أكبر في سد الفجوات من خلال توفير الاستثمارات والمعرفة. وأخيراً، تسهم هذه الدول في تعزيز الأهداف العالمية المهمة من خلال تفعيل الإجراءات المشتركة والمنسقة بينها (Dimock, 2017:10-16).

على الرغم من تداعيات الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، والتقلبات في النمو الاقتصادي العالمي، وزيادة السياسات الحمائية، فضلاً عن العجز المستمر في تمويل البنية التحتية وغيرها من القضايا التي واجهت العالم خلال العقد الذي تلا الأزمة، إلا أن دول البريكس ظلت واحدة من المحركات الرئيسية القليلة للنمو الاقتصادي خلال هذه الأزمة العالمية (Yifan, 2018:16).

٣-٤-٢ البريكس والتجارة العالمية: تمكنت مجموعة "بريكس" منذ تأسيسها من زيادة حصتها في التجارة العالمية بمعدل يقارب ١.٥ مرة، حيث بلغت ٢١.٦٪ في نهاية عام ٢٠٢٣، مما جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي من حيث الحجم بين المنظمات المماثلة. تشير بيانات منظمة التجارة العالمية إلى أن "حجم تجارة دول بريكس مع دول العالم الأخرى ومع بعضها البعض" وصل في نهاية عام ٢٠٢٣ إلى ١٠.٤ تريليون دولار، وهو ما يمثل ٢١.٦٪ من إجمالي التجارة العالمية. وبالتالي، ارتفعت حصة المجموعة بمعدل ١.٤٨ مرة منذ تأسيسها في عام ٢٠٠٦. وعند المقارنة مع الاتحادات التجارية الأخرى، تحتل "بريكس" المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي، الذي بلغ حجم تداولاته في العام الماضي ١٤.٣ تريليون دولار، بحصة تصل إلى ٢٩.٧٪. بينما تأتي في المرتبة الثالثة من حيث حجم التجارة "نافتا" (اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا). وصل إجمالي حجم صادرات وواردات الدول الأعضاء إلى ٧.٦ تريليون دولار بنهاية العام الماضي، مما منحها حصة في التجارة العالمية تبلغ ١٥.٧٪ (Al-Sebaei, 2024 :3).

٤- رؤية استشرافية عن انضمام العراق الى كتكتل بريكس

يشير الاهتمام المتزايد لدول الشرق الأوسط بالانضمام إلى كتكتل بريكس إلى تأثيرات التحولات الجيوسياسية العالمية، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط، على توجهات بعض الدول الإقليمية، وسعيها نحو نظام عالمي أكثر توازناً يتضمن أقطاباً متعددة، في ظل تصاعد السياسات الأميركية المهيمنة، وتوفيرها دعماً لا محدوداً لآلة الحرب الصهيونية في عدوانها على غزة ولبنان، فضلاً عن تطلع الكثير من دول الشرق الأوسط لتعزيز مكانتها الجيواقتصادية على الساحة الدولية، والعمل على توسيع أطر التعاون الاقتصادي والتجاري، إذ إن الانضمام إلى هذا التكتل سيتيح لهذه الدول مساحة أكبر للعمل ضمن نظام طموح يراود له أن يساهم في خلق حالة من التعددية القطبية، ويفتح آفاقاً أوسع لتعزيز المصالح المشتركة وتحقيق التوازن الذي تراه فيه تلك الدول بديلاً إيجابياً للهيمنة الغربية المتواصلة.

من جانب آخر، فإن كتكتل بريكس لا يزال في طور بناء العلاقات وجذب الدول لتوسيع نطاق التكتل، وطرح المبادرات والخطط المستقبلية المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية البينية بين دول التكتل، كاستخدام العملات المحلية في التبادلات التجارية، أو استحداث أنظمة دفع جديدة تكون بديلاً للأنظمة الغربية التقليدية، علاوة على بحث مسألة التسهيلات الجمركية بين دول التكتل. لكن مع الوقت، فمن المرجح أن السقف العالي للأهداف الذي تطمح له الدول المؤسسة الكبرى داخل التكتل (روسيا والصين) سيفرض متطلبات كبيرة ومستمرة على الدول الأعضاء، قد ترسم خطوطاً اقتصادية، وحتى سياسية فاصلة، بين تلك الدول وبين المنظومة الرأسمالية الغربية، كتحديد لحجم التعاملات بالدولار، أو إلزام الدول الأعضاء بزيادة التعرفة الجمركية على البضائع القادمة من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، أو استبدالها بمناشئ من داخل دول التكتل، ما يجعل دول التكتل الوسطى والصغرى في مواجهة مباشرة مع الولايات

المتحدة، التي قد تعد أية خطوة تقلل من تأثير الدولار أو تعزز من استقلالية دول بريكس اقتصادياً، تحدياً واضحاً لهيمنتها (al-Hashemi, 2024:2).

بما أن السياسات الاقتصادية المعتمدة في العراق كانت سبباً في عدم تحقيق النمو الاقتصادي، فإن سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي جعل هذا الأخير اقتصاداً ريعياً أحادي الجانب يعتمد بشكل كامل على مورد واحد وهو النفط. وقد جعل هذا المورد الثمين العراق مطمعاً للعديد من الدول الكبرى، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت العراق تحت قبضة الدولار الأمريكي. اعتمد الاقتصاد العراقي كلياً على الدولار الأمريكي، وتم إدخال العراق في نظام "سويفت" الذي عقد التحويلات المالية العراقية. كما فرض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قيوداً صارمة على العراق، إذ يتحكم بحسابات العراق ويحدد تدفق حجم الأموال له، مما جعل النفط العراقي تحت السيطرة الأمريكية. علاوة على ذلك، فإن تهريب الدولار من العراق إلى الدول الواقعة تحت الحصار الأمريكي يزيد من الضغوط الاقتصادية على العراق (Ahmed, 2025 : 8).

جميع الأسباب التي تم الإشارة إليها سابقاً دفعت العراق إلى السعي للانضمام إلى كتل بريكس، وذلك بهدف تقليل هيمنة الدولار الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود المبذولة لإنشاء تحالفات جيوسياسية جديدة بعيداً عن السيطرة الغربية تنبع من رؤية تهدف إلى إعادة تشكيل خريطة النظام الدولي والتحول نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، مما يمنح الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية دوراً أكبر وتأثيراً في صياغة السياسات الدولية على الصعيدين السياسي والاقتصادي. يأتي ذلك في ظل توسع الدول الغربية، مثل الولايات المتحدة، في استخدام سياسة العقوبات الاقتصادية والإقصاء من سلاسل الإمداد العالمية وشبكات التداول النقدي ضد خصومها السياسيين، تحت ذرائع متعددة. وقد أدى ذلك إلى عرقلة آليات المنافسة العادلة، مما حرم العديد من الدول من الوصول إلى مصادر التكنولوجيا المتطورة وأثر سلباً على انخراطها في التجارة العالمية. كما أن هيمنة الدول الغربية على صناعة القرار في المؤسسات الاقتصادية الدولية حالت دون قيامها بدور "الحكم العادل" في تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء، مما أدى إلى شلل بعض المؤسسات، مثل منظمة التجارة العالمية. في هذا السياق، أسست دول بريكس صندوقاً احتياطياً للطوارئ لتعزيز قدرتها على سداد الديون وتجنب ضغوط السيولة، إضافة إلى تمويل المشاريع المناخية في البلدان النامية. هذا بالإضافة إلى تأسيس نظام "دفع بريكس"، الذي يتيح إجراء المعاملات بين دول المجموعة دون الحاجة إلى تحويل العملة المحلية إلى دولارات. وتعمل المجموعة أيضاً بجدية على التوسع في التبادل التجاري بالعملات المحلية، والعمل على إصدار عملة موحدة للتعامل بين دول المجموعة. وهذه الأخيرة هي هدف طموح قد يحتاج إلى سنوات أو حتى عقود لتحقيقه، لكنه يعكس الرؤية والطموح البعيد لدول بريكس - al- (Saeed, 2023:5).

وعليه يمكن مقارنة تداعيات كتل بريكس اقتصادياً على العراق من خلال ما يأتي (Ahmed, 2025:14) :

أ. تحقيق تكامل جيوسياسي - جيو اقتصادي بين دول كتل بريكس لتعزيز التوازن العالمي وإنهاء الهيمنة الأمريكية. يشير إلى أن انضمام العراق إلى بريكس يمكن أن يعزز التعاون مع الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، خصوصاً من الصين وروسيا، في مجالات الطاقة والبنية التحتية، وبالتالي تقليل الاعتماد على النفط وتطوير الاقتصاد العراقي.

ب. تنويع الشركاء التجاريين: تعمل مجموعة بريكس على تقديم قروض بين أعضائها بالعملات المحلية لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، مما يساعد العراق في تنويع شراكاته التجارية. العقوبات الغربية دفعت دول مثل روسيا والصين للبحث عن بدائل، حيث تسعى لتقليل هيمنة الدولار، وقد أصبحت الصين رائدة في هذه الجهود مع تحول اليوان إلى العملة الرئيسية في التجارة بين الصين وروسيا.

- ج. الاستفادة من التكنولوجيا : تعمل مجموعة بريكس على تعزيز التعاون في التنمية المستدامة والاستثمار في البنية التحتية، مما يساعد العراق على الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة التي تقدمها دول مثل الصين والهند، خاصة في مجالات الاتصالات والطاقة المتجددة واستغلال الطاقة الشمسية.
- د. الاسواق الجديدة : انضمام العراق إلى بريكس يتيح له فتح أسواق جديدة، مما يعزز فرص تصدير المنتجات الوطنية ويشجع على إعادة احياء القطاعين الصناعي والزراعي. هذا يمكن أن يسهم في زيادة العائدات الوطنية وتنويع مصادر الدخل.
- هـ. تعتبر بريكس قوة عسكرية تنافس الولايات المتحدة، مما يجعل العراق مرشحاً محتملاً للشراكة مع دول بريكس. ستوفر هذه الشراكة للعراق شركاء أمنيين وعسكريين متعددي الأطراف، وهو خيار أفضل من الاعتماد على حليف وحيد مثل الولايات المتحدة.
- و. تتمتع المجموعة بموارد بشرية واقتصادية تمكنها من التأثير في العلاقات السياسية الدولية، كما يتضح من تدخل روسيا والصين لمنع سقوط نظام بشار الأسد في عام ٢٠١٢.
- وتختلف دوافع وأسباب الانضمام من دولة إلى أخرى، إلا أن المعدلات المتسارعة للنمو في دول بريكس واستحواذها على حصة متزايدة من الاقتصاد العالمي، فضلاً عن ثقلها السكاني وما تحتويه دولها من موارد طبيعية وقدرات اقتصادية هائلة، تجعل من الالتحاق بالكتل هدفاً ملحاً للعديد من الاقتصادات الناشئة مثل العراق، تحقيق التبادل التجاري بين العراق ودول بريكس يمكن أن يعزز الاستقلالية المالية والنقدية للعراق، مما يسهم في استقرار عملته المحلية. تسعى هذه الدول إلى تسوية مالية بعيدة عن الدولار الأمريكي، مما يعتمد على السيادة العراقية وقدرتها على تحقيق الاستقلال المالي من خلال عائدات النفط. يمكن للعراق الاستفادة من موارده الطاقية وموقعه الجيوسياسي لجذب دول بريكس لفتح قنوات تجارية واستثمارية. لذا، يجب على العراق تقديم خطته الاقتصادية كمرر رئيسي في المنطقة، وقد بدأت الحكومة العراقية بالفعل بخطوة أولى عبر مشروع "طريق التنمية" وربطه بمبادرات دول بريكس (Abdul Jawad,2023:188).
- لذا، هناك العديد من الفرص التي يمكن للحكومة العراقية استغلالها للانضمام إلى كتل بريكس، ومنها:
- أ. تطوير العلاقات الدبلوماسية: يجب على العراق تعزيز علاقاته الدبلوماسية مع دول "بريكس" وتطويرها من خلال الزيارات الرسمية والمشاركة في الفعاليات الاقتصادية والسياسية.
- ب. توقيع اتفاقيات تجارية : يمكن للعراق تعزيز مكانته الإقليمية من خلال توقيع اتفاقيات تجارية مع دول "بريكس"، مما يسهم في تعزيز التبادل التجاري وتقليل الحواجز الجمركية. هذا سيمكن العراق من أن يصبح جسراً استراتيجياً بين الشرق الأوسط والاقتصادات الناشئة، ويساعد في تحقيق تكامل اقتصادي أفضل مع شركاء متنوعين.
- ج. المشاركة في المشاريع المشتركة: يمكن للعراق أن يستثمر فرص المشاركة في المشاريع التنموية المشتركة التي تنفذها دول "بريكس" في مجالات الطاقة المتجددة والبنية التحتية.
- د. تدريب الكوادر: من المهم للعراق الاستثمار في تدريب الكوادر البشرية من قبل دول بريكس للاستفادة من الفرص الاقتصادية والخبرات التي قد تأتي نتيجة التعاون مع "بريكس".
- هـ. في حال طلب انضمام العراق إلى بريكس، يعد خطوة حاسمة في مسار تعزيز علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية، ويأتي هذا الإنجاز كنتيجة لجهود مستمرة ورؤية استراتيجية تهدف إلى توسيع التعاون المالي والاقتصادي.
- و. سيكون على العراق العمل على تعزيز الأدوار وتكاملها مع الدول المرشحة في الدخول إلى مجموعة البريكس من دول الجوار، فالتكاملية في الأدوار ستعطي للعراق دوراً رائداً من وجهة دول البريكس، مما يتطلب تحقيق

جملة من الأمور من بينها الحفاظ على نمو اقتصادي مستقر، وتنمية مستدامة بناءة، والحفاظ على استقرار الأوضاع الداخلية من الناحية الاجتماعية والسياسية.

يمكن للعراق الاستفادة من فرص مجموعة "بريكس" لتعزيز اقتصاده على المستويين الإقليمي والدولي. خلال قمة ٢٠٢٤، تم مناقشة نظام الدفع الدولي الجديد ومشروع "بريكس باي" الذي يعتمد على تقنية البلوكشين*، مما يسهل حركة الأموال وسرعة الدفع مع توفير أمان عالٍ. هذا النظام يعد ضروريًا للعراق، خاصة بعد تأثير نظام سويفت على انخفاض سعر صرف الدينار أمام الدولار، مما زاد من الضغوطات على الاقتصاد العراقي وصعوبات تحويل الأموال للخارج. يشير الخبراء إلى أن "بريكس باي" يعزز سيادة الدول النامية من خلال تعزيز التعاون التجاري والاستثماري، مما يساهم في إنشاء نظام نقدي دولي أكثر شمولية. بالنسبة للعراق، يمثل الانضمام إلى بريكس فرصة استراتيجية لتعزيز الاستثمار والتنمية، حيث يساعد التكتل في تحسين النمو الاقتصادي وفتح العراق الابتعاد عن السياسات المتشددة للفيدرالية الأمريكية (Ahmed, 2025: 16).

٥- الاستنتاجات والتوصيات

١-٥ الاستنتاجات

- أ. أن تكتل بريكس يسعى إلى إقامة نظام عالمي جديد يهدف إلى تعزيز التعددية القطبية بدلاً من الهيمنة الأحادية القطب.
- ب. أن تكتل بريكس له ثقل التكتل السياسي والاقتصادي، حيث يصنف كواحد من أسرع الكيانات الاقتصادية نمواً في العالم، كما يتمتع التكتل بتأثير سياسي وأمني واضح في العديد من ساحات التوتر في العالم.
- ج. يمثل انضمام العراق إلى تكتل بريكس فرصة استراتيجية لتعزيز الاستثمار والتنمية من خلال تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء. إن هذه الخطوة تعد ضرورية للنهوض بالاقتصاد العراقي، حيث تتمتع دول بريكس بنفوذ اقتصادي وسياسي كبير، مما يساهم في تحقيق نمو ملحوظ للعراق.

٢-٥ التوصيات

- أ. يتوجب على البلدان ذات الاقتصاد الريعي، مثل العراق، تنويع مصادر اقتصادها للانتقال من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد متنوع. يمكن تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من تجربة دول البريكس في تعزيز قطاعاتها الاقتصادية والانفتاح على هذه الدول لتطوير الاقتصادات النامية.
- ب. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة مجموعة البريكس في النمو الاقتصادي من خلال دراسة نقاط القوة في هذه التجربة وتطبيق ما يتناسب مع ظروفه الاقتصادية والاجتماعية، مما يساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ودفع مساعي ومسيره التنمية الاقتصادية الى الامام .
- ج. على السياسة الاقتصادية العامة وصناع القرار الاقتصادي في العراق إلى دراسة انضمام البلاد إلى تكتل بريكس للاستفادة من مزاياه في تطوير الاقتصاد. ويشير إلى وجود تشابه في الإمكانيات بين العراق وبعض دول بريكس، مؤكداً على إمكانية تفوق العراق على بعض هذه الدول إذا تم تفعيل أنشطته الاقتصادية واستغلال موارده بشكل أمثل.

References

1. Al-Jumaili, Hamid. (1995). Engineering of Economic Spaces. Journal of Political Affairs, Issue (3)
2. Awad, Akram Abdel Rahim. (2002). Future Challenges of the Arab Economic Bloc. Cairo
3. Al-Saidi, Saad Obaid Alwan. (2006). Policies of international economic blocs and Arab economic performance: a future study. Baghdad, College of Political Science, Al-Nahrain University, Iraq

* تقنية البلوكشين هي سجل رقمي غير مركزي للعمليات المشتركة.

4. Al-qazwini, Ali. (2004). International and regional economic integration in light of globalization. Tripoli, Libya : Academy of Graduate Studies
5. Agameya, Mohamed Abdel Aziz. (1978). International Economics. Alexandria: Egyptian University House, Egypt
6. Al-Quseir, Maher bin Ibrahim. (2014). The BRICS Bloc: Its Origins – Economics - Objectives, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo
7. Bell, Imogen. (2002). Eastern Europe, Russia and Central Asia 2003, London: Europe Publications ,3rd Edition
8. Hatem, Sami Afifi. (2005). the Modern Trend in International Economy and Foreign Trade: Economic Blocs between Organization and Application. Cairo: Egyptian-Lebanese House, Egypt
9. Jasour, Nazem Abdul Wahid. (2001). the Future of Cooperation between the Arab Regional System and the Asian Regional System. University of Jordan
10. Al-Saidi, Saad Obaid Alwan. (2006). Policies of international economic blocs and Arab economic performance: a future study. unpublished doctoral thesis, Baghdad, College of Political Science, Al-Nahrain University, Iraq
11. Al-Shammari, reda Abdul-Jabbar Salman. (2008). Oil organizations, motives for their establishment and the importance of their role. Al-Qadisiyah Journal for Human Sciences, Faculty of Arts, University of Al-Qadisiyah, Al-Qadisiyah
12. Al-Jabari, Alaa El-Din Muhammad. (2018). the Reality and Future of the BRICS Group on the International System. Master's Thesis, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Azhar University, Gaza
13. Al-Taie, Tariq Muhammad Thanoun. (2020). The Impact of the BRICS Group on Reshaping the International System. Tikrit Journal of Political Science, University of Tikrit, Tikrit
14. Belarbi, Ali. (2021). Cooperation within the BRICS and its impact on the new international order. Al-Researcher Journal for Academic Studies, Faculty of Law and Political Science, University of Batna, Algeria
15. Belt ache, Fithian. (2020). The Place of the Rising Powers "BRICS" in the International System: A Case Study of Brazil 2002-2022. Faculty of Law and Political Science, Mouloud Mammeri University-Tizi Ouzou
16. Ben Omar- Djab Allah, Mohamed- Adam. (2020). The new roles of the BRICS Group in the global economic system between economic challenges and military aspirations, Faculty of Law and Political Science, University of Djelfa, Algeria
17. Habib, Sally Mowafaq Abdul Hamid. (2017). the Role of International Economic Blocs in the Global Economy: The BRICS Model. College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad.
18. Hussein- Ahmed, Zainab-Vian. (2020). Challenges facing BRICS and future prospects. Uruk Journal of Humanities, Muthana University, Muthana
19. Lotfi, Amer. (1997). Euro-Mediterranean Partnership, Arab-European Relations under the Barcelona Framework. Journal of International Studies, Issue (9), Second Year, Arab Center for Strategic Studies, Syria
20. Mahmoud, Sadfa Mohamed. (2021). BRICS Gathering Effectiveness Evaluation and Prospects. Asian Horizons, Eighth Issue, Foreign Media Sector, Cairo
21. Sayed Ali, Abdel Moneim. (1996). International Economic Blocs, Their Nature, Types, Characteristics, and Economic Effects on the Arab Countries Cairo: General Secretariat of the League of Arab States, Egypt.
22. Zweir, ntazar Rashid. (2016). BRICS gathering and its future prospects. Wasit Journal of Humanities, Wasit University, Wasit
23. Al-Salman, Adel. (2004). International alliances and blocs. Civilized dialogue , Political topics and research
24. Alawneh, Karim Ibrahim. (2010). regional, continental and international alliances and blocs and the Second World War
25. Abdullah, Samer. (2012). BRICS and the International System. Journal of Middle Affairs, Center for Strategic Studies, Lebanon
26. Al-sibai ,ahmed.(2024).BRICS ranks second in terms of its share in world trade
27. Al Hashemi, Ziad. (2024). BRICS opens its doors to the Middle East, will Iraq join?
28. Ahmed, Sarah Shukr. (2025). Iraq and BRICS: Dynamics of Advancement and Geopolitical Challenges .Lecturer at Al-Nahrain University / College of Political Science / Department of Strategy.
29. Colakoglu, Selcuk. (2017). BRICS: a new decision-maker in global govern- ance. Diplomacy Foundation, October
30. Choudry, Usman Ali. (2013). Brazil as an Emerging Economic Power: Dynamics and Implications, Global Journal of Human Social Science Research, Global Journals Inc .United States of America
31. Davies, Ken. (2009). On China's rapid growth in outward FDI. China Daily
32. Ibrahim, Moussa Jiga. (2023). the consolidation of BRICS brings about a transformation in the global economic and developmental landscape. Islamic Development Bank Institute
33. Saad, Ezzat. (2023). The Challenges of Expanding BRICS in a Turbulent International System, Future for Advanced Research and Studies, Abu Dhabi
34. Montaser, hawash. (2024). «BRIC+». A new global alliance armed with the power of resources
35. Yifan, Ding. (2018). How Will the BRICS Lead the Global Economy?



36. Bell, Imogen. (2002). Eastern Europe, Russia and Central Asia 2003, London: Europe Publications ,3rd Edition
37. Colakoglu, Selcuk. (2017). BRICS: a new decision-maker in global govern- ance. Diplomacy Foundation
38. Dimock, Peter. (2017). the role of BRICs in the world economy & International development, the New Development Bank.
39. Golib, Phillips. (2014). The Power and Leadership of the United States in a Changing World 2014, translated by: Naseer Mroué, Arab Thought Foundation, Beirut
40. Kumar- Managi, Surender- Shunsuke. (2009). the Economics of Sustainable Development: The Case of India. Springer Press, New York City
41. Kennedy, Paul. (1998). Preparing for the Twenty-first Century. Dar Al-Shorouk. Amman